

الحكومة التونسية تنتظر مبادرة رئاسية لتسوية ملف النفط

تونس - أكد صهيب الودان النائب المستقل بالبرلمان التونسي عن ولاية (محافظة) تطاوين (جنوب) أنه أصبح لزاما على الدولة تطبيق اتفاق الكامور بكافة بنوده وهي قادرة على ذلك.

وقال الودان "الحكومة التي تتحدث عن خسائر تقدر بـ450 مليون دينار في ظرف شهرين من الاحتجاجات قادرة على تشغيل 1500 شاب من الجهة في الشركات البترولية".

وأضاف النائب المستقل بالبرلمان في تصريح لإذاعة محلية بأن المعلومات المتوفرة حاليا تفيد بأن "الحكومة ساعية إلى إنهاء الأزمة وتلبية المطالب وهي في انتظار مبادرة رئاسية للغرض".

واعتبر الودان أنه بإمكان الحكومة تغيير المشهد التنموي بالجهة من خلال صندوق الاستثمار وذلك بتحسين البنية التحتية لجلب المستثمرين وإحداث المشاريع الكبرى إضافة إلى استغلال الثروات الباطنية وتحسين الوضع بعدة عدة قطاعات مثل الصحة والتعليم والماء الصالح للشرب.

ويأتي ذلك بعد أن صدّ المعتصمون في الحقول النفطية بمنطقة الكامور موقفهم تجاه حكومة هشام المشيشي بعد أن تم تقديم رسالة إلى وزارة الطاقة وممثلي الشركات البترولية تقضي بعدم عودة الإنتاج إلا بعد التطبيق الفوري للاتفاق الموقع مع حكومة يوسف الشاهد.

ويتمسك معتصمو الكامور بتوظيف ما يقارب الفين من شباب المنطقة في الشركات البترولية وشركات أخرى وتخصيص دعم مالي يقدر بنحو 80 مليون دينار (ما يعادل 27.92 مليون دولار) لصندوق التنمية الخاص بتطاوين وفق اتفاق مبرم بين المعتصمين وحكومة يوسف الشاهد في 16 يوليو 2017.

وكان المعتصمون قد تمكنوا من دخول محطة ضخ البترول بالكامور في 16 يوليو 2020 وأغلقت أبواب الضخ بعد أن عاشت الولاية على وقع إضراب عام في القطاع الخاص دعا إليه الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة، فضلا عن تواصل الإضراب العام المفتوح في الوظيفة العمومية والقطاع العام الذي دعا إليه الاتحاد الجهوي للشغل وتسييقية اعتصام الكامور في الـ2 من يوليو الماضي.

وتساهم حقول تطاوين بـ40 في المئة من إنتاج تونس من النفط، و20 في المئة من إنتاج الغاز.

إخوان ليبيا حريصون على مصالح أنقرة أكثر من حرصهم على مصالح بلادهم

محمد صوان يدعو إلى مراعاة مصالح تركيا في ليبيا



دفاع مستميت عن مصالح تركيا

ولم يتوقف الجدل المُصاحب له، حيث أعرب النائب يوسف العقوري رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الليبي بطبرق، في اتصال هاتفى مع "العرب"، عن اعتقاده بأن إعلان السراج عزمه الاستقالة "هو نتيجة لتعثر عمل المجلس بسبب الخلافات المتصاعدة داخله، التي حولته إلى جسم سياسي عاجز". ولم يستبعد أن تكون هناك أسباب أخرى دفعت السراج إلى الإعلان عن هذه الخطوة، مُشجدا في نفس الوقت على أن المهمة الآن هو "استقرار الأوضاع في مدينة طرابلس والمنطقة الغربية عموما وعدم سقوطها في نزاع على السلطة حول من يخلف السراج، وإلا يؤثر ذلك على جهود التهدئة والعودة للحوار السياسي".

وكان الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، ونائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق، قد أعلن عن اتفاق نطفي وفقا لمجموعة من المبادئ منها، استئناف إنتاج وتصدير النفط من كافة الحقول والموانئ فورا، وتشكيل لجنة فنية مشتركة تشرف على إيرادات النفط وضمان التوزيع العادل للموارد وفق مجموعة من الأسس. وتتولى اللجنة التحكم في تنفيذ بنود الاتفاق خلال الأشهر الثلاثة القادمة على أن يتم تقييم عملها نهاية السنة الحالية 2020، وتحديد خطة عمل للعام القادم، إضافة إلى تعديل وتوحيد سعر الصرف أو الرسم على مبيعات النقد الأجنبي بحيث يشمل كافة المعاملات سواء الحكومية أو الأهلية وكافة الأغراض وإلغاء تعدد أسعار. وأعلن معيتيق في بيان وزعه مساء الجمعة عن هذا الاتفاق، وذلك بعد ساعات

حملت التصريحات الأخيرة لعدد من رموز إخوان ليبيا حرصا كبيرا على حماية مصالح تركيا وأطماعها على حساب المصالح الليبية، وكشفت بوضوح استغلال أنقرة لأزماتها الإسلامية كغطاء شرعي لتدخلها في ليبيا ويسيطر نفوذها على المنطقة.

الجمعي قاسمي

تونس - أكدت السجلات السياسية والإعلامية التي أثارها التطورات المتسارعة المحيطة بالملف الليبي، التي بدأت بإعلان رئيس حكومة الوفاق فايز السراج استعدادا للاستقالة من منصبه، وتواصلت مع إعلان عن الاتفاق النفطي، أن حرص إخوان ليبيا على حماية مصالح تركيا وأطماعها لا يُضاهيه حرصهم المزعوم على مصالح بلادهم.

وبدا ذلك ظاهرا وجليا من خلال ردود الفعل والمواقف التي عبّر عنها رموز إخوان ليبيا، بتصريحات وتدوينات تؤكد في مجملها أن تنظيم الإخوان المسلمين ليس سوى أداة وظيفية تستخدمها تركيا لتوفير غطاء شرعي لتدخلها الفج في ليبيا الذي يندرج في سياق مشروع توسعي يتجاوز الجغرافيا الليبية ليشمل دول المنطقة.

وكان الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، ونائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق، قد أعلن عن اتفاق نطفي وفقا لمجموعة من المبادئ منها، استئناف إنتاج وتصدير النفط من كافة الحقول والموانئ فورا، وتشكيل لجنة فنية مشتركة تشرف على إيرادات النفط وضمان التوزيع العادل للموارد وفق مجموعة من الأسس.

وتتولى اللجنة التحكم في تنفيذ بنود الاتفاق خلال الأشهر الثلاثة القادمة على أن يتم تقييم عملها نهاية السنة الحالية 2020، وتحديد خطة عمل للعام القادم، إضافة إلى تعديل وتوحيد سعر الصرف أو الرسم على مبيعات النقد الأجنبي بحيث يشمل كافة المعاملات سواء الحكومية أو الأهلية وكافة الأغراض وإلغاء تعدد أسعار. وأعلن معيتيق في بيان وزعه مساء الجمعة عن هذا الاتفاق، وذلك بعد ساعات

يوسف العقوري

وتأتي تدوينة محمد صوان، رئيس حزب العدالة والبناء الليبي، الذي يمثل النزاع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، التي نشرها ليل السبت-الأحد في صفحته الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، لتؤكد مرة أخرى الدور الوظيفي لهذه الجماعة في خدمة الأعداء التركية على حساب المصالح الليبية.



وأعرب محمد صوان في هذه التدوينة عن رفضه الاتفاق النفطي المُعلن قبل يومين، الذي يستهدف استئناف إنتاج وتصدير النفط، بشرط تحمي المصالح الليبية، وطالب في مقابل ذلك "بضرورة

قانون الإضراب يؤزم علاقة النقابات بالحكومة المغربية

محمد ماموني العلوي

نسخة منه، الحكومة باستغلال الظروف العصيبة بسبب فيروس كورونا لتقريب بعض المشاريع "الجهنمية". وترى أكبر نقابة بالمغرب أن هذا القانون يهدف إلى محاصرة الحركة النقابية والسماح لرجال الأعمال بالتحكم في مجال الشغل.

ولم يستشغل نقابيون وبعض زعماء أحزاب مغربية معارضة إحالة الحكومة مشروع القانون التنظيمي للإضراب على مجلس النواب، إذ وصفوا الخطة بغير الوجهية والتي قد تخلق أزمة بين النقابات والحكومة.

محمد أمركاز

الحكومة ليس مطلوبا منها التوافق حول المشروع

وفي هذا الصدد كشفت رئيسة لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، سعيدة أيت بوعلي، وجود تدخلات من خارج البرلمان من بعض القياديين الحزبيين والنقابيين، لتعطيل مشروع القانون التنظيمي بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

وفي نقاشه مع النواب أكد محمد أمركاز، وزير الشغل والإدماج المهني، "أن الحكومة ليس مطلوبا منها التوافق حول المشروع".

وتؤكد نقابات عمالية بالمغرب على ضرورة الحفاظ على فرص العمل وعدم المساس بها، خاصة أن الشركات استفادت من دعم الدولة عبر لجنة البقطة الاقتصادية ومشروع قانون المالية التعديلي.

الرباط - احتجت الاتحادات النقابية المغربية على ما اعتبرته سلوفا استغرابا انتهجته الحكومة عبر برمجتها لمشروع قانون الإضراب في اللجنة الاجتماعية لمجلس النواب، متجاهلة الحوار الاجتماعي والحركة النقابية، ويمرر أن مشاريع القوانين الخاصة بالإضراب والنقابات المهنية ليست ذات أولوية للبلاد.

وترحب الحكومة بخطوة إقرار أول قانون يُطرح للإضراب، عكس الاتحادات النقابية التي تعبر عن خوفها واعتراضها على بعض موارده مخافة تقييد حق الإضراب، إذ تؤكد النقابات أن الإضراب أحد أوجه المطالبة بحقوق العمال.

وأشار نقابيون إلى أن بعض المواد المتضمنة في قانون الإضراب لا تتماشى مع الدستور، منهيها الحكومة إلى الإهتمام بملفات نظام الحماية الاجتماعية المتعلقة بالعمال الذين يتعرضون للتسريحات من المصانع خلال فترة نقاش كورون.

وأكد عبد الإله حيمان، نائب الأمين العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن "الإضراب حق دستوري تكفله كل الدساتير السابقة، وقد انتظرنا طويلا لضبطه وممارسته، ونحن مع التنظيم وعقلنة المشهد النقابي، في المقابل نرفض أي توجه يمس بهذا الحق أو يقيده، لهذا فالمشروع الحالي لإزاله في حاجة إلى تجويد واستلهام روح دستور 2011".

واتهمت الكنفدرالية العامة للشغل، في بلاغ توصلت صحيفة "العرب" إلى

بعينها بدليل أن بعض التوصيات لا تتوافق مع الأحزاب السياسية التي ينتمي إليها بعض المشاركين، ما يؤكد استقلالية المبادرة، وأن الهدف منها هو استرجاع الثقة في ممارسة العمل السياسي، ويعتد روح النشاط في الحركة السياسية المغيبة منذ أشهر".

والصح الناطق الرسمي للجنة المستقلة لتنظيم الانتخابات علي ذراع، من خلال تصريحه بسعي "اللجنة إلى إنجاح الاستحقاق وتحقيق مشاركة القائمة على الاستفتاء الشعبي من مقاطعة محتملة، وعدم قدرة السلطة على حشد الشارع.

وأثارت عودة التركة الجموعية للرئيس السابق إلى الواجهة، سخط الشارع واستياءه، وهو ما تم التعبير عنه في شبكات التواصل الاجتماعي، في ظل غياب تكافؤ الفرص بين المؤيدين للدستور والرافضين له، وللمقاطعين أصلا لأجندة السلطة، حيث حذر العديد من الناشطين من عودة توهم وصفهم بـ"الانتهازيين والمتطفلين القادرين على التلون مع جميع الأوضاع"، في إشارة إلى الجمعيات والتنظيمات والنقابات والتحالفات الجديدة.

ويراهن الرئيس عبد المجيد تبون، على ما أسماه بـ"المجتمع المدني"، ليكون شريكا للسلطة وبديلا للأحزاب السياسية، حيث أفرد له مستشارا خاصا في رئاسة الجمهورية اضطلع منذ عدة أسابيع بمهمة حشد النسيج الجموعي وتوسيعه ليشمل أكبر عدد من مختلف الفئات، وهي المهمة التي أوكلت للنائب البرلماني نزيه برمضان، من جهة المستقبل الموالية للسلطة.

تركة بوتفليقة تصدر حملة الدعاية للدستور الجديد في الجزائر

صابر بلدي

وقفزت إلى واجهة المشهد السياسي الجزائري، العديد من التنظيمات والتحالفات الرغابية في مساندة السلطة على تمرير مشروع الدستور الجديد، فبعد ميلاد تحالف قوى الإصلاح الوطني، ظهرت خلال الأيام الأخيرة العديد من التنظيمات الأهلية، استجابة لدعوة السلطة لتأطير وتعبئة المجتمع المدني كقوة شريكة لها.

وذكر ناشطون في تحالف "المسار الجديد"، أن "المبادرة فتحت النقاش عبر خمس ورشات تتمثل في الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، الإطار التشريعي لمراقبة مضمات مشروع تعديل الدستور، ملف البيئة، وفعاليات المجتمع المدني".

وسمحت الندوة بعودة ما كان يعرف بـ"الاتحاد العام للطلبة الجزائريين"،

وقفزت إلى واجهة المشهد السياسي الجزائري، العديد من التنظيمات والتحالفات الرغابية في مساندة السلطة على تمرير مشروع الدستور الجديد، فبعد ميلاد تحالف قوى الإصلاح الوطني، ظهرت خلال الأيام الأخيرة العديد من التنظيمات الأهلية، استجابة لدعوة السلطة لتأطير وتعبئة المجتمع المدني كقوة شريكة لها.

وذكر ناشطون في تحالف "المسار الجديد"، أن "المبادرة فتحت النقاش عبر خمس ورشات تتمثل في الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، الإطار التشريعي لمراقبة مضمات مشروع تعديل الدستور، ملف البيئة، وفعاليات المجتمع المدني".

وسمحت الندوة بعودة ما كان يعرف بـ"الاتحاد العام للطلبة الجزائريين"،



فرصة للتوقيع مجددا في المشهد

الجزائر - عاد الوعاء الانتخابي للرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة بقوة إلى الواجهة السياسية، من خلال مساعي الترميم في المشهد الجديد، واستعراض خدماته أمام السلطة لإنجاح مرور مشروع الدستور الجديد المهتم بمقاطعة شعبية نتيجة استمرار القبضة الحديدية بين السلطة والشارع، لاسيما وأنه أبدى قدرة فائقة على التلون مع جميع الأوضاع.

وأطلق عشرات الناشطين ورؤساء الجمعيات والتنظيمات المدنية، تحالف "المسار الجديد"، في خطوة لإبراز خدمات أصحابه على السلطة التي تستعد لتنظيم استفتاء شعبي على الدستور الجديد في الفاتح من شهر نوفمبر القادم، وبصدد حشد الشارع للمشاركة القوية فيه.

ورغم حاجة السلطة للوعاء الانتخابي من أجل ترقية أزمة الشرعية التي تلاحقها، بسبب المقاطعة للانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر الماضي، إلا أن تركة بوتفليقة السابقة للنظام، باتت تشكل عبئا عليها، قياسا بنفور الشارع منها وعدم قدرتها على الصمود أمام زحف الحراك الشعبي، مما اضطرها إلى الاختفاء طيلة الأشهر الماضية.